الاعراب المحلي بين الفعل والجملة

بقلم الدكتور جميل علُّوش.

كثيرا ما يُحسّ الكاتب حينما يتأهب للكتابة في موضوع ما أنه مقبل على معالجة قضية شائكة، والتصدي لمهمة صعبة. ولا يخفف من ثقل هذا الاحساس إلا إيمانه بأنه يفهم الموضوع تمام الفهم، وأنه قادر على شرحه وتوضيحه، وأن الاقبال على معالجته له يحمل في طياته نفعا جما وفائدة عميمة.

والموضوع الذي أنا مقبل على معالجته هو من تلك الموضوعات الشائكة التي تحمل في طياتها شيئا من التعقيد والصعوبة لأنها تمثل جماع ما يدرسه الطالب حول العامل النحوي والعلاقات القائمة بين التراكيب اللغوية. هذا الموضوع هو الاعراب المحلي بين الفعل والجملة. وتكمن أهميته وصعوبته في علاقته الوثيقة بموضوع الجمل التي لها محل والجمل التي لا محل لها من الاعراب.

وقد أحسستُ صعوبة هذا الموضوع حينما كنت أدرّسه لطلبة التوجيهية. فقد أيقنت حين ذاك أن الطالبات يقاسين من دراسة هذا الموضوع الشيء الكثير، بل أيقنت كذلك أن الكثيرات منهن كنّ يزمعن أن يُشحن بطرفهن عن كل سؤال يدور حوله في امتحان التوجيهية مهما تأتّى عن هذا التصرف من نتائج.

فإذا أردنا أن نعلل الصعوبة التي تنسب إلى هذا الموضوع قدرنا أن ذلك يعود إلى أن الطالب يملك الاستعداد للتفكير في الكلمة المفردة والنظر في موقعها من الاعراب، ولكنه لا يملك الاستعداد للنظر في العلاقات التي تقوم بين أنماط من الألفاظ المنظومة في أسلاك الجمل القصيرة أو الطويلة. وهو غير مستعد كذلك للتأمل الطويل في تحديد ما يربط تلك الألفاظ المنظومة من علاقات ظاهرة أو خفية. ذلك التأمل الذي نتصور من خلاله خطوط تأثير العامل في جذبها وطردها، كأنها التيارات المغناطيسية وهي تعبث ببُرادة الحديد، فيتبين لنا ما يقصده النحاة من تحدثهم عن الجمل التي لها محل والجمل التي لا محل

لها من الاعراب.

ولو استطاع الطالب أن يؤول الجملة بكلمة واحدة مفردة لكان بمقدوره أن يحدد موقع تلك الكلمة المفردة من الاعراب. ذلك أن الاعراب يقع في الأساس على الكلمات المفردة. فإذا وقعت الجملة موقع كلمة مفردة أُعربَت بحسب موقعها في الكلام. وإذا استعصى علينا أن نضعها موضع كلمة مفردة تبين لنا أنها لا تحتل موقعا في ذلك الكلام. والقضية في حقيقتها أسهل مما يتوقعه الطلبة والدارسون. ولكن ما الحيلة وطلبتنا في هذه الأيام يحملون عن النحو والاعراب أسوأ النظرات وأبغض المشاعر ؟ ولذلك يبدو من المستطاع حل تلك القضية بقليل من الصبر وعمق النظر.

ولا نريد أن نتوقف طويلا عند هذه النقطة، فليس همنا أن نبحث موقف الطلبة من النحو ولا علاقتهم به. فقد قصدنا إلى التوقف عند مسألة يهملها النحاة أو يسهون عنها أو يتساهلون في معالجتها فيخطئون، ألا وهي عدم تفريق هؤلاء بين التحدث عن موقع الفعل وموقع الجملة من الاعراب ومساواتهم بين التعبيرين في حين أنهما موضوعان مختلفان تمام الاختلاف.

وتكمن هذه المسألة في حديث النحاة عن الجملة الشرطية التي لها محل من الاعراب أو الجملة الشرطية التي لا محل لها من الاعراب تبعا للشرط نفسه إن كان جازما أو غير جازم. يقول سعيد الأفغاني بهذا الصدد : إن كان فعل الشرط ماضيا ولو في المعنى والجواب مضارعا كان الأحسن جزم الجواب : إن لم تقصّر تفزْ، إن اجتهدت تفزْ، ويجوز رفعه فتكون الجملة في محل جزم : إن اجتهدت تفوزُ. وإن كان مضارعا فماضيا جزمت الأول وكانت جملة الثاني في محل جزم : من يقدمْ خيرًا سَعِدَ.(1)

ويكمن الخطأ هنا في حديث الاستاذ اللأفغاني وأمثاله كثيرون،(2) عن إعراب الجملة في أسلوب الشرط، في حين أنه ليس في الأساليب الشرطية مكان للجمل، لأن من أبسط قواعد إعراب الجملة أن يصح تأويلها بمفرد كما يقول صاحب جامع الدروس العربية.(3) فهل يجوز لنا تأويل فعل الشرط أو جواب الشرط بمفرد ؟ يؤكد الواقع أن هذا التأويل غير جائز البتة، لأن عمل الشرط هو الجزم، ومن المعروف أن الجزم لا علاقة له بالأسماء. ومن الجدير بنا أن نتذكر بهذا الصدد القاعدة النحوية المشهورة : لا جرَّ في الأفعال ولا جزم في الأسماء. فكيف يمكن الحديث عن جمل لها محل من الاعراب في مواقع لا يُسمح للاسم المفرد بدخولها.

وتوضيح ذلك أننا نقول مثلا : السماءُ تمطرُ. فيمكن تأويل الجملة الفعلية باسم فنقول : السماءُ ماطرة. وهكذا تكون الجملة الفعلية (تمطرُ) قد تم تأويلها بمفرد هو (ماطرة) فهل يجوز لنا أن نؤول جملة الشرط أو الجواب بمفرد ؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي أن يتوقف عنده النحويون طويلا وهم يتحدثون عن جملة الشرط وجملة الجواب. فالحقيقة الدامغة أنه ليس ثمة شيء اسمه الجملة الشرطية إلا إذا كان المقصود أداة الشرط وفعلها وجوابها.(4) أما أن يكون فعل الشرط جملة وجوابه جملة، وأن يكون لكل منهما محل من الاعراب فهذا شيء يشبه

(1) سكرات في قواعد اللغة العربية، ص 45.
(2) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 42.
(3) جامع الدروس العربية، 3/287.
(4) شرح الأمير على مغني اللبيب، 1/89.

المستحيل، بل هو ضرب من الخلط الذي ينزلق فيه كثير من النحويين لقلة تنبههم وتقصيهم في معالجة هذه الموضوعات. ولقد تنبه ابن هشام إلى هذا الخطأ فقال : فأما نحو إن قامَ أخوك قامَ عمرو... فمحل الجزم محكوم به للفعل وحده لا للجملة بأسرها، وكذلك في فعل الشرط.(5)

فهذا هو الكلام الصحيح. فالجزم هنا للفعل لا للجملة لأن هذا الموقع خاص بالأفعال لا بالأسماء. والجملة لا يكون لها محل من الاعراب إلا إذا جاز تأويلها بمفرد. وظاهر هنا أنه لا يجوز تأويلها بمفرد. وقد أكد ابن هشام هذه الحقيقة في المغني بقوله : إن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها.(6) وهذا يعني أنه في نحو قولنا : إنْ دَرَسَ زيد نَجَحَ، يكون كل من فعل الشرط (درس) وجواب الشرط (نجح) في محل جزم على أنها فعل الشرط وجوابه. ونحن هنا نصر على أن الجزم المحلي يلزم الفعل الماضي وحده دون الجملة إذ لا يصح تأويل الجملة هنا بمفرد. وقد أكد هذه الحقيقة الغلاييني بقوله : إنْ وَقَعَ الماضي شرطا أو جوابا جُزم محلا نحو إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم.(7)

وثمة خطأ آخر يقع فيه المعربون عند حديثهم عن جواب الشرط المتصل بالفاء أو إذا الفجائية. يقول الغلاييني بهذا الشأن : وإن كان الجواب جملة مقترنة «بالفاء» أو «إذا» كانت الجملة في محل جزم على أنها جواب الشرط نحو : إن تستفتحوا فقد جاء الفتح وإن تنتهوا فهو خير لكم. ونحو : وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون.(8) ويجاري الشيخ الغلاييني هنا جمهور النحاة في أن الجملة المقترنة بالفاء أو إذا الواقعتين في جواب الشرط، لابد أن تكون في محل جزم لأنها جواب الشرط. وكذلك يصنع صاحب : كتاب إعراب الجمل وأشباه الجمل.(9)

ونحن نعترض على مثل هذا القول اعتمادا على ما بيناه سابقا من أن الجمل في حيز أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة لا يصح تأويلها بمفرد. ومن ثم لا يكون لها موقع من الاعراب. وقد تنبه الدماميني إلى هذه الحقيقة فقال : الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقا، إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها. ولا يقال إنها واقعة هنا موقع المفرد ـــ وهو الفعل القابل للجزم ـــ لأنها لم تقع موقعه وحده بل موقعه مع فاعله الذي يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة.(10)

وإذا أردنا أن نجعل للجملة المقترنة بالفاء الواقعة في جواب الشرط محلا من الاعراب فهذا يعني أن علينا أن نصدر قانونا جديدا يجيز أن نجعل للجملة مكانا من الاعراب دون أن يصح تأويلها بمفرد. ويكون مسوّغ اعطائها مكانا من الاعراب وقوعها موقع الفعل لا موقع المفرد. في هذه الحالة فقط يصح أن نتحدث عن وقوع الجملة المقترنة بالفاء الرابطة لجواب الشرط في محل جزم على أنها واقعة موقع الفعل الذي لو كان موجودا لتم جزمه. وقد حاول صاحب كتاب «إعراب الجمل» أن يحل هذا الاشكال فقال : تقدر الجملة بالفعل المضارع، إذا وقعت موقعه. ويكون ذلك في جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء أو إذا، ومنه قول جميل بثينة :

(5) قواعد الاعراب، ص 67.
(6) مغني اللبيب، 2.409.
(7) جامع الدروس العربية، 206/2.
(8) جامع الدروس العربية، 206/2.
(9) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 221.
(10) النحو الوافي 457/4. الحاشية رقم 2.

فمن يُعطَ في الدنيا قرينًا كمثلها
فذلك في عيش الحياة رشيدُ

لأنك تؤول جملة «ذلك رشيد» بالفعل المضارع «يرشد» فيكون مجزوما، والجملة التي حلت محله في محل جزم.(11) ولا شك أن هذا تعليل جيد وتخريج مقبول. فقد جعل صاحب «اعراب الجمل» مسوّغ وقوع الجملة في محل جزم تأويلها بفعل مضارع ونيابتها عنه. وهذا يختلف اختلافا جذريا عن جعل السبب في ذلك وقوعها موقع اسم مفرد.

ونصطدم ونحن نقرأ في موضوع الشرط وأدواته بإشكال آخر، ألا وهو قول النحاة : إن «إذا» خافضة لشرطها منصوبة بجوابها. وهذا يعني أن فعل الشرط في محل جر مضاف إليه. وهذه الحقيقة تتناقض مع حقيقة أخرى وهي أنّ فعل الشرط غير الجازم لا يكون له محل من الاعراب. فمن المعروف أن أدوات الشرط غير الجازمة يسلم فعلها وجوابها من الجزم. فكيف نوفق بين قولنا إن «إذا» مضافة إلى شرطها وقولنا : إن شرطها لا محل له من الاعراب لأنها أداة شرط غير جازم. وإذا كانت أدوات الشرط الجازمة تجزم الفعلين لفظا أو محلا، فمن البديهي أن يكون فعل أدوات الشرط غير الجازمة وجوابها غير مجزومين أو ليس لهما محل من الاعراب. ولا يصح أن نجري هذا الحكم على جواب الشرط ونخلي فعل الشرط منه.

ويتجاهل كثير من النحويين هذا الاشكال بقولهم : إن جواب «إذا» لا محل له من الاعراب،(12) ويغضون البصر تماما عن إبداء الرأي في مكان فعلها من الاعراب، لأنهم لا يريدون أن ينقضوا رأيا يسلّم به كثير منهم ألا وهو أنّ مكان فعل الشرط هو الجر بإضافة «إذا» إليه.(13) ولا شك أن الشرط والجواب نظيران متكافئان. فكيف يجوز أن نجري على أحدهما حكما لا نجريه على الآخر ؟ كيف يكون أحدهما محكوما عليه بأن لا مكان له من الاعراب والآخر ليس له حكم البتة في حساب الجزم وعدمه، لأنه قد تم الحكم عليه في قضية أخرى بأنه في محل جر بالاضافة.(14) وهذا ضرب من الخلط في الاعراب المحلي بين الفعل والجملة.

وبقليل من التأمل يبدو أن لا إشكال في الموضوع، ذلك أن الاضافة قضية اسمية، أما الجزم فهو قضية فعلية فلا مساس بينهما. ومن المعروف أن الجر يحتاج إلى جملة تقوم مقام المضاف إليه وهو مفرد. أما الجزم فيحتاج إلى فعل تمسكا بالقاعدة الذهبية المشهورة : لا جرّ في الأفعال ولا جزم في الأسماء. وعلى هذا الأساس تكون «إذا» — على افتراض صحة القول بإضافتها — مضافة إلى جملة الشرط، في حين يكون حكم الجزم وعدمه منوطا بالفعل وحده. والفرق كبير بين التعبيرين. وقد أوجز الشيخ محمد الأمير هذه القضية بلمحة زكية جدا أنهى بها هذا الاشكال الطويل هي قوله : إن الاضافة للجملة بتمامها لا تنافي عمل الجزم في الفعل وحده.(15)

يبقى إشكال آخر في موضوع أدوات الشرط الجازمة ألا وهو تحديد الخبر حينما يكون المبتدأ اسم شرط جازم، نحو قولنا : من يهن يسهل الهوان عليه. فقد اختلف النحاة في تحديد الخبر في هذا القول

(11) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 130.
(12) المختار من أبواب النحو، ص 130.
(13) المنهاج في قواعد الاعراب، ص 181.
(14) المنهل من علوم العربية، ص 27.
(15) شرح الأمير، 89/1.

وأمثاله. فمنهم من قال : إن الخبر هو فعل الشرط ومنهم من قال : إن الخبر جواب الشرط. ومنهم من لجأ إلى الحلول التوفيقية فزعم أن الخبر يتكون من فعل الشرط وجوابه.(16) وهذا كله خلط لا يقبله عقل. فمن المعروف أن كلا من جملة الشرط وجوابه لا محل لها من الاعراب لظهور الجزم في لفظ الفعل إن كان الفعل مضارعا كما في المثال، ولتأثيره في محله إن كان ماضيا في غير هذا المثال. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف نجد لهاتين الجملتين مكانا من الاعراب، فنزعم أن الأولى أو الثانية أو كلتيهما في محل رفع خبر المبتدأ ! بل تكون جملة الشرط خبرا ! إن هذا أمر غريب حقا لأن جملة الشرط مثل صلة الموصول لا تؤدي فائدة محددة نستطيع بها أن نلحقها بالخبر.

ولا يتم حل هذا الاشكال إلا بالقياس على حالات أخرى، وقد وردت في النحو حالات يسد فيها الحال مسدَّ الخبر في نحو قولنا : ضربي العبد مسيئا. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا نقول في حل هذا الاشكال : إن جواب الشرط سدَّ مسدَّ الخبر ! ومما يؤيد هذا الحل أن الفائدة لا تتم إلا بذكر جواب الشرط مما يدل على أنه يتضمن الخبر الحقيقي. وقد توصل الاستاذ الأفغاني إلى شيء من ذلك حين جعل جملة جواب الشرط هي الخبر.(17) وهو رأي لا بأس به لولا أنه لا يخلو من الضعف. والضعف في هذا الرأي ناجم عن جعله جملة جواب الشرط في محل رفع خبرا للمبتدأ. هذا مع علمنا أن جملة جواب الشرط على ما يقرر ابن هشام لا محل لها من الاعراب.(18) فكيف يكون لها محل من الاعراب في حال، ولا يكون لها محل في حال آخر ؟ لا شك أن هذا تناقض كبير.

ولا يزول هذا التناقض ولا يحل هذا الاشكال إلا بوجوب التفريق بين الفعل والجملة. فيكون جواب الشرط منحصرا في الفعل ويكون خبر المبتدأ منحصرا في الجملة. فإن قيل : ألم نقرر قبل قليل أن جملة جواب الشرط لا محل لها من الاعراب ؟ قلنا : علينا أن نعالج المسألة من زاويتين وأن ننظر إليها باعتبارين. فإذا نظرنا إلى الجملة باعتبار الجزم وعمل أداة الشرط صح أن جملة جواب الشرط لا محل لها من الاعراب. وإذا نظرنا إليها باعتبار الاسمية وحاجة المبتدأ إلى خبر، كان لجملة جواب الشرط مكان من الاعراب هو الرفع على الخبرية. وأقرب إلى الصحة أن نقول : إن الفعل ليس له مكان من الاعراب لأنه يتعلق بقضية الجزم والجزم من خصائص الأفعال. كما نقول إن الجملة في محل رفع خبر لأن لها صلة بالرفع والرفع من خصائص الأسماء في الأصل.

ففي المثال السابق : من يهُن يسهل الهوان عليه. يكون جواب الشرط منحصرا في الفعل «يسهُل» ويكون خبر المبتدأ هو الجملة كلها. وكل من له أدنى نظر في النحو يعلم أن الجملة تشمل الفعل وضميره. وبهذا نتجاوز ما قد يظن أنه تناقض أو إشكال، مما كان سببه الخلط في الاعراب المحلي بين الفعل والجملة.

وصفوة القول في هذا الكلام كله أنه لا بد من التمييز في الحديث عن أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة بين الفعل والجملة لأن الجملة ليس لها موقع في حالات الجزم وعده فهي تقع موقع المفرد، والمفرد لا علاقة له بالجوازم لأنه من المعروف ألا جزم في الأسماء. ومن الخطأ ذكر الجملة في موضوع أدوات الشرط، جازمة كانت أم غير جازمة. فليس للأسماء

(16) نفس المصدر، 91/2.
(17) مذكرات في قواعد اللغة العربية، ص 43.
(18) شرح الأمير، 61/2.

موقع في نطاق هذه الأدوات.

وقبل أن ننهي موضوعنا لابد من تعداد المواقع التي يكون فيها الاعراب للفعل لا للجملة. وهي التالية :

1 ــ فعل الشرط وجوابه كما سبق أن أوضحنا.

2 ــ الفعل المضارع المتصل بنون النسوة في نحو قولنا : الطالبات يدرسْنَ. فنقول في إعراب هذا الفعل : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة. وهو في محل رفع على التجرد. وهذا يعني أنه لو لم يتصل بنون النسوة لكان مرفوعا لتجرده من الناصب والجازم. فهذا موضع رفع للفعل المضارع. ونقول بعد ذلك : إن الجملة الفعلية (يدرسن) في محل رفع خبر المبتدأ. فالفعل في محل رفع على التجرد والجملة في محل رفع على الخبرية.

3 ــ الفعل المضارع المتصل بنون النسوة إذا وقع بعد حرف نصب أو جزم. نقول في إعرابه : فعل مضارع مبني على السكون في محل نصب أو في محل جزم حسب ما يسبقه من عوامل.

4 ــ الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد في نحو : أقسِمُ لأنتقمَنَّ، فالفعل المضارع هنا مبني في محل رفع على التجرد.

وهكذا يبدو أن الخلط بين الفعل والجملة في الاعراب المحلي موضوع دقيق، ينبغي التنبه له وتحديد مواقعه ومحاولة تجنبه في المستقبل. ذلك أن الفعل شيء غير الجملة إذ إن الجملة تتضمن الفعل والضمير. وأما الفعل فهو مستقل بنفسه. والمعيار الذي نستطيع به الفصل بين الحالتين هو قدرتنا على تأويل الجملة بمفرد أولا. هذا علاوة على أن مواضع الجزم ليست من مواقع الأسماء كما أسلفنا.

مراجع البحث.

1 ــ ابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف :
أ ــ **الاعراب عن قواعد الاعراب**، بغداد ــ دار الفكر ط/1. 1975.
ب ــ **مغني اللبيب عن كتب الاعاريب**، القاهرة ــ مطبعة المدني ط/1 بلا تاريخ.
2 ــ الأفغاني، سعيد : **مذكرات في قواعد اللغة العربية**، دمشق ــ مطبعة جامعة دمشق. 1955.
3 ــ الأمير، محمد الأزهري : **حاشية على مغني اللبيب**، القاهرة ــ دار إحياء الكتب العربية ط/1 بلا تاريخ.
4 ــ الأنطاكي، محمد : **المنهاج في قواعد الاعراب**، بيروت ــ مكتبة دار الشرق ط/5 بلا تاريخ.
5 ــ الجلواني، محمد خير :
أ ــ **المختار من أبواب النحو**، بيروت ــ مكتبة دار الشرق. ط/1 1975 .
ب ــ **المنهل في علوم العربية**، بيروت ــ دار لبنان للطباعة والنشر. ط/1 1968 .
6 ــ الغلاييني، الشيخ مصطفى : **جامع الدروس العربية**، صيدا ــ المطبعة العصرية. ط/3. 1959
7 ــ عباس حسن : **النحو الوافي**، القاهرة ــ دار المعارف بمصر. ط/5. 1975 .
8 ــ قباوة، فخر الدين : **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، بيروت ــ دار الآفاق الجديدة. ط/4. 1983.

* * *